

أثر بعض مؤشرات الاستقرار السياسي في استقرار القطاع المصرفي لعينة من الدول العربية  
**The impact of some indicators of political stability on the stability of the banking sector for a sample of Arab countries**

م. د . ميادة صلاح الدين تاج الدين

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

Dr.Mayada Salah-Addin Taj-Addin

College of Administration & Economics - University of Mosul

mayadasalah2030@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2020/5 /3 تاريخ قبول النشر 2020/ 6 /25 تاريخ النشر 2020/ 9 / 29

### المستخلص

يتميز الاستقرار السياسي بالمرونة التي تشير الى قدرة النظام على احتواء الصراعات من دون استخدام الاجبار او الالزام الا في اضيق النطاق، فضلاً عن قدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجهه والحد منها، والوضع هذا يكون له تأثيراً ايجابياً على ربحية المصارف ما يساعد على وجود قطاع مصرفي مستقراً ويخلق ثقة متزايدة للتعامل مع المصارف، وهذا ما حصل في القطاع المصرفي لدى الدول العربية بعد عام 2010 اذ شهدت هذه الفترة حالة معاكسة تتمثل بعدم الاستقرار السياسي، والذي انقلبت نتائجه على استقرار القطاع المصرفي ومن ثم الاستقرار المالي كونه يمثل الجزء الاكبر من النظام المالي.

جاء هذا البحث ليبرهن ان وجود الاستقرار السياسي في الدول عينة البحث ينتج عنه عدم فرض سلطة القانون بالقوة واجراءات مصرفية منظمة وسلسة والعكس صحيح فعدم الاستقرار يولد فرض السلطة بالقوة وزيادة في الاجراءات الصارمة مما يحد من الانشطة المصرفية الامر الذي يترك اثراً سلبياً على ربحية هذا القطاع اي القطاع المصرفي، وانه غالباً ما يفقد القطاع المصرفي استقراره نتيجة زعزعة ثقة المستثمرين فيه كانعكاس طبيعي لعدم الاستقرار السياسي في البلد وبالتالي فعلى البلدان المحافظة على مكتسبات القطاع المصرفي في اوقات الاستقرار السياسي والذي يعد محور تمويل التنمية الاقتصادي لأي بلد.

ويعتمد البحث تحليل الانحدار المتعدد لنتيان تأثير الاستقرار السياسي معبراً عنه بـ (درجة الاستقرار السياسي، سيادة القانون) على الاستقرار المصرفي متمثلاً بقيمة (z-score) للقطاع المصرفي والذي يقيس درجة مخاطر ربحية المصارف، اذا يزداد هذا المؤشر مع ارتفاع مستويات الربحية وينخفض مع مستوياتها المنخفضة، وكانت عينة البحث (10) دولة عربية للمدة (2010 - 2017) يتم تقسيمها بموجب (Cluster analysis) لتصنيف درجة استقرارها سياسياً.

**الكلمات المفتاحية:** الاستقرار السياسي، المخاطر المصرفية، مؤشر درجة الاستقرار السياسي، مؤشر سيادة القانون، مؤشر درجة الاستقرار المصرفي، ربحية المصارف.

### Abstract

Political stability is characterized by flexibility that indicates the ability of the system to contain conflicts without the use of coercion or obligation except in the narrowest range, as well as the ability of the system to deal with crises facing it and reduce them, and this situation has a positive impact on the profitability of banks, which helps to create a sector A stable banker and creates increased confidence to deal with banks, and this is what

happened in the banking sector in the Arab countries after 2010, as this period witnessed an adverse situation represented by political instability, the results of which turned against the stability of the banking sector and then financial stability as it represents the largest part of the financial system .

This research came to demonstrate that the existence of political stability in the sample countries results in the failure to impose the rule of law by force and smooth and organized banking procedures, and vice versa, as instability creates power enforcement by force and an increase in strict procedures, which limits banking activities, which has a negative impact on the profitability of this sector, i.e. The banking sector . And that the banking sector often loses its stability as a result of the destabilization of investor confidence in it as a natural reflection of the political instability in the country and therefore countries must maintain the banking sector's gains in times of political stability, which is the focus of financing the economic development of any country.

The research relies on multiple regression analysis to show the effect of political stability expressed in terms of (the degree of political stability, the rule of law) on banking stability represented by a value (z-score) for the banking sector, which measures the degree of risk of profitability of banks, if this indicator increases with higher levels of profitability and decreases with their levels The low sample, and the research sample was (10) Arab countries for the period (2010-2017) is divided according to (Cluster analysis) to classify its degree of political stability.

**Keywords :** *political stability , stability of the banking sector , financial system*

## المقدمة

يشير الاستقرار السياسي الى استمرارية نوع معين من النظام السياسي للدولة التي يحكمها لمدة معينة، او غياب العنف السياسي في الدولة وتمتع مؤسسات النظام بالقبول والشرعية العامة من جانب المواطنين وسيادة القانون والدستور والالتزام بالقواعد الدستورية، ويرتبط الاستقرار السياسي بجميع مجالات الحياة في البلد وبرزها اقتصاد البلد ومنها القطاع المصرفي الذي يمثل عصب الاقتصاد ويستجيب القطاع المصرفي لمتانة ووهن اي نظام سياسي واستقراره، وقد عانى القطاع المصرفي في الدول العربية من عدم الاستقرار السياسي على وجه التحديد فيما بعد عام 2010، الامر الذي انعكس على أنشطة هذه المصارف وبالتالي ربحيتها، وعليه فان للمخاطر السياسية أثراً كبيراً على الاستقرار السياسي لأي دولة من الدول سواء كانت هذه الدول متقدمة أم دول نامية، الأمر الذي يؤثر بدوره على الاستقرار المصرفي للدولة وتكون المحصلة النهائية التي يتركها الاستقرار السياسي على ربحية المصارف والنتيجة الختامية لهذه الحالة تظهر جلياً على الاستقرار المالي لأنه يعتبر القطاع المصرفي قطاعاً مهماً لاستقرار النظم المالية حيث تمارس المصارف دوراً أساسياً في تكوين انظمة الوساطة المالية.

فالمصارف تتصل اتصالاً وثيقاً بالحياة اليومية وأنشطتها، فسحب الرواتب ودفع الفواتير وشراء المنازل والحصول على القروض كلها تتطوي على معاملات مع المصارف، والشركات تركز أيضاً على النظام المصرفي لتسوية معاملاتها وتلبية الاحتياجات المالية الأخرى، وحقيقة أن الاستقرار المصرفي يقوم بشكل أساسي على الثقة العامة تعني أن مشاكل أحد المصارف يمكن أن تنتشر بسهولة إلى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، أي اضطراب كبير في العمليات المصرفية سيؤثر على المجتمع ككل، لذلك يعد الاستقرار المصرفي أمراً مهماً، وإن أمن ورفاهية أي دولة ينعكس إلى حد كبير على استقرار النظام المصرفي.

## المبحث الأول

### منهجية البحث والدراسات السابقة

#### أولاً: منهجية البحث

##### أهمية البحث

تأتي أهمية البحث كونه يبحث في التغييرات التي تطال القطاع المصرفي نتيجة للظروف السياسية من تغيرات في النظام السياسي او التظاهرات او فرض سيادة الدولة في البلدان العربية والتي تركت أثراً على أنشطة المصارف من جانب، وعلى ثقة المتعاملين مع المصارف من جانب اخر الامر الذي انعكس على ربحية المصارف بصفة خاصة واستقرار القطاع المصرفي بشكل عام.

##### مشكلة البحث

يمارس القطاع المصرفي في أي دولة دوراً حيوياً في تنشيط الاقتصاد ورفده بالتمويل اللازم لدعم أي عملية تنمية في البلد، خلال العقود الماضية مارس النظام المصرفي في الدول العربية دوراً كبيراً في تحسين مختلف المجالات الاقتصادية، الا ان الغموض وعدم الاستقرار هي السمات الرئيسية للأنظمة السياسية العربية وتغلب حالة عدم الاستقرار على الاستقرار وهذا يترك تأثيراً سلبياً على ربحية المصارف وعلى الاستقرار المصرفي كونه يحد من قدرة المصارف على الاستثمار والتمويل خشية عدم تحقيق العائد المطلوب من الاستثمار، ومن جانب اخر يؤثر على ثقة المتعاملين بالمصارف، كون أنشطة المصارف تعتمد على الثقة، وهذا يعوق التنمية واعادة النهوض في تلك الدول.

##### هدف البحث

يهدف البحث إلى اختبار ديناميكية العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المصرفي من خلال تبيان اثر الاستقرار السياسي من عدمه على ربحية القطاع المصرفي في الدول عينة البحث للفترة (2010 - 2017).

##### فرضية البحث

- يعود استقرار القطاع المصرفي في دول المجموعة الاولى الى استقرارها السياسي.
- ينعكس عدم الاستقرار السياسي في دول المجموعة الثانية في عدم استقرار قطاعها المصرفي.

##### منهج البحث

لإثبات فرضية البحث يعتمد البحث تحليل الانحدار الخط المتعدد لتبيان تأثير الاستقرار السياسي معبراً عنه بـ (درجة الاستقرار السياسي، سيادة القانون) على الاستقرار المصرفي متمثلاً بقيمة (z-score) للقطاع المصرفي والذي يقيس بدرجة كبيرة مخاطر ربحية المصارف، اذا يزداد هذا المؤشر مع ارتفاع مستويات الربحية وينخفض مع انخفاضها، وكانت عينة البحث (10) دولة عربية للمدة (2010 - 2017) يتم تقسيمها بموجب (Cluster analysis) لتصنيف درجة استقرارها سياسياً.

##### ثانياً: الدراسات السابقة

#### 1- دراسة (Brini & Jemmali: 2016)

جاءت هذه الدراسة بعنوان (أثر عدم الاستقرار السياسي على استقرار المصارف التقليدية: دراسة تطبيقية في تونس) استخدمت هذه الدراسة عينة من تسع مصارف تجارية مدرجة في سوق الارواق المالية التونسية قبل وبعد الثورة

في تونس للفترة من (2009/1/2) الى (2012/6/29) لتقييم اثار هذه الازمة السياسية على المصارف واعتمدت هذه الدراسة فترة قبل الازمة (2009 - 2010) وفترة ما بعد الازمة (2011 - 2012) والفترة بأكمها تم تطبيق مجموعة من الاختبارات المطلوبة مثل اختبارات الحالة الطبيعية وجذر الوحدة واختبارات التباين، وأظهرت النتائج أن النظام المصرفي التونسي كان أكثر استقراراً قبل سقوط نظام بن علي، الأمر الذي قد يكون بسبب الروابط القوية مع الاستقرار السياسي، أوصت الدراسة بأن النظام المصرفي في تونس بحاجة إلى بعض الإصلاحات لتتبع المخاطر وتحسين الشفافية في القروض.

### 2- دراسة (Rezgallah & et.al: 2019)

عنوان الدراسة (أثر عدم الاستقرار السياسي على المخاطرة في القطاع المصرفي: أدلة دولية باستخدام نموذج (data panel) نظام (GMM))، تساهم هذه الدراسة في التحقق من تأثير مخاطر عدم الاستقرار السياسي على المخاطرة في القطاع المصرفي في (75) دولة للفترة (1996 - 2015)، باستخدام نموذج (panel data) الذي اظهر ان مستويات الفساد وعدم فعالية الحكومة أهم قنوات عدم الاستقرار السياسي التي تؤثر على مخاطر القطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة الى أن إصلاح النظام القانوني أمر أساسي للحد من مستوى الفساد، والذي بدوره سيزيد من جودة الحكومة وزيادة استقرارها السياسي، مما سيقبل من المخاطرة المصرفية.

### 3- دراسة (Al Shboul & et.al: 2020)

عنوان الدراسة (المخاطر السياسية واستقرار المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، تبحث هذه الدراسة العلاقة بين المخاطر السياسية واستقرار المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووصلت الدراسة الى أن المخاطر السياسية مرتبطة بشكل سلبي باستقرار المصرف، واعتمدت الدراسة عينة المصارف الاسلامية التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي واخرى تعمل خارج دول مجلس التعاون من دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتوصلت الدراسة الى ان المصارف الاسلامية التي تعمل في دول مجلس التعاون اقل تعرضاً للمخاطر السياسية من الدول التي تعمل خارجها.

اما الدراسة الحالية تبحث في دراسة القطاع المصرفي ككل في الدول العربية باعتماد (z-score) للقطاع المصرفي والذي يقيس درجة مخاطر ربحية المصارف، خلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت عينة من المصارف التقليدية او الاسلامية، وتبين اثر المخاطر السياسية المتمثلة بدرجة عدم الاستقرار السياسي، درجة سيادة القانون كما تم تقسيم الدول بناءً على التحليل العنقودي.

## المبحث الثاني

### الاستقرار السياسي والمصرفي نبذة تعريفية وآلية الانتقال

#### أولاً: مفاهيم في الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي

يشير الاستقرار السياسي الى وجود حكومة مستقرة تحكم كامل الفترة الانتخابية ولها أغلبية ولا تتغير الحكومة إلا وفقاً للدستور وكذلك تتسم بثبات القانون الداخلي والاستقرار الخارجي" (Paldam,2000:3).

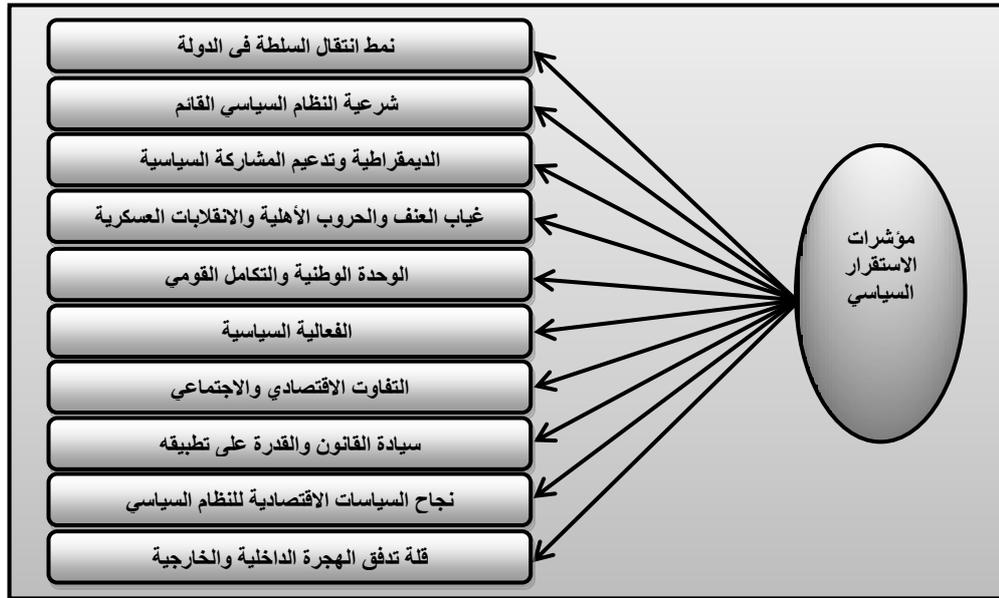
كما ان الاستقرار السياسي لا يعني عدم التعبير أو الجمود ولكن النظام المؤسسي قادراً على معالجة النزاعات والمشاكل بطرق سليمة مع الاحتفاظ بقوة رادعة للذين ينتهكون النظام العام والقانون وكذلك قدرة مؤسساته بالعمل في

أقصى الظروف" (عيسى ومصطفى، 2018: 266)، وأن الاستقرار السياسي هو شرط ضروري لتحقيق الأداء الأمثل للاقتصاد (Cervantes & Villaseñor, 2015: 80).

ويتميز الاستقرار السياسي باحتمالية أقل لسيطرة الحكومات على البنك المركزي، واتخاذ قرارات تقديرية حول التغييرات في عرض النقود التي يمكن أن تؤثر على مستويات التضخم والتوقعات، وبالتالي قرارات الاستثمار (Cervantes & Villaseñor, 2015: 82-83).

كما يتميز الاستقرار السياسي أيضاً بالمرونة النسبية التي تشير إلى قدرة النظام على استخدام مؤسساته الرسمية واحتواء الصراعات التي قد تحدث من دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق فقرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل متوازن تحافظ على النظام وتمكنه من السيطرة على الأزمات والحد من العنف السياسي مما يزيد من كفاءة وشرعية النظام (شطيبي، 2013: 205-206).

وهناك عدد من العوامل والحالات السياسية والتي يمكن اعتمادها أو عدها من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي والشكل (1) يوضح ذلك:



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتماداً على

- 1- شطيبي، محمد صالح، اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، المجلد 9، العدد 30، 2013، ص ص 307-310.
- 2- العيثاوي، وسام حسين علي، 2018، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص ص 30-34.

### الشكل (1)

#### مؤشرات الاستقرار السياسي

أما الحالة المعاكسة فهي عدم الاستقرار السياسي والذي يتضمن في إطاره الكثير من الظواهر السياسية، كالمعارضة، والعنف الداخلي، والحروب الأهلية وكذلك الانقلابات، والفوضى، والتغيرات الحكومية السريعة، والأزمات المالية للدول والتغير في النظام السياسي (Erik,2007:68).

وضمنيا فان عدم الاستقرار السياسي يحمل في طياته ثلاثة افكار وهي(جاسم،2010: 13):

**الفكرة الأولى:** تتمثل في أن المؤشر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي يتمثل في وجود العنف كآلية لإدارة الصراع الاجتماعي، ووجوده يكون مصاحبا للتغيرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، والعنف الغالب هنا يكون موجهاً من الأفراد باتجاه النظام السياسي وهو عنف غير رسمي.

**الفكرة الثانية:** تتمثل في فقدان النظام السياسي للشرعية يكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي.

**الفكرة الثالث:** تتمثل في فقدان النظام السياسي القدرة على تلبية تطلعات الشعب يعد مصدراً رئيساً لعدم الاستقرار السياسي.

وعدم الاستقرار السياسي يعوق التنمية المالية (Roe&Siegel,2011:1)، وتوصل كل من (Ahmed) و(Pulok) في دراستهم إلى استنتاج مفاده أن كل من عدم الاستقرار السياسي غير الرسمي (الاعتقالات والإضرابات) وعدم الاستقرار السياسي الرسمي (التغييرات الدستورية والتشريعية) تأثير سلبي مباشر على الأداء الاقتصادي، وكان تأثير عدم الاستقرار الرسمي أقوى على المدى الطويل بينما كان تأثير عدم الاستقرار غير الرسمي أقوى على المدى القصير (Ahmed&Pulok,2013:62).

### ثانياً: مفهوم الاستقرار المصرفي ومتغيراته

يعد الاستقرار المصرفي معياراً لتحديد ما اذا كان الاقتصاد قوياً بدرجة كافية لمقاومة الصدمات الداخلية والخارجية من ناحية، وما يتبعه من استقرار مالي الذي هو نتيجة ثانوية لظروف الاستقرار السائد في النظام المصرفي والاسواق والاقتصاد الحقيقي، والاستقرار المصرفي يعد عنصراً حيوياً للاستقرار المالي، ويتأثر الاستقرار المصرفي ايجابياً او سلبياً بالظروف السائدة في السوق المالية والاقتصاد الحقيقي في النهاية، ويحدد مدى ضمان الاستقرار المالي في الاقتصاد من خلال قدرته على امتصاص الصدمات، على هذا النحو يمكن التعامل مع الاستقرار المصرفي كرائد لاستقرار المالي في الاقتصاد (Kočišová&Stavarek,2018:39)، ويعد الاستقرار المصرفي هو جزء أساس من الاستقرار المالي وليس العكس (European Central Bank,2012:5)

وتمارس البنوك المركزية في دول العالم دوراً جوهرياً في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والذي يشكل قاعدة اساسية للاستقرار المالي ويتمثل هذا الدور في الاتي (Financial Stability Report, 2019: 5-8):

1- للبنك المركزي دور طبيعي في تعزيز الاستقرار المالي: لأنه يتمتع بالقدرة على ضخ كمية هائلة من السيولة على الفور بحكم حقه الحصري في اصدار نقود.

2- يتمتع البنك المركزي بميزة نسبية في تحليل استقرار النظام: يعتبر التحليل الكلي للنظام المالي بأكمله، على وجه الخصوص، بمثابة أساس حاسم لضمان الاستقرار المالي.

3- يسعى البنك المركزي إلى ضمان الاستقرار المالي: من خلال التشغيل والمراقبة الفعالة لأنظمة الدفع والتسوية.

4- للبنك المركزي دوراً في مراقبة النظام المالي وتقييم استقراره من خلال اولاً: يستعرض الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية، وثانياً: يحلل بيانات السوق المالية، وثالثاً: يفحص قدرة خدمة الديون للقطاعات المنزلية وقطاع الأعمال للحصول على صورة شاملة لسلامة المؤسسات المالية، ورابعاً: يساهم البنك أيضاً في الحفاظ

على الاستقرار المالي من خلال تحديد وتوفير عوامل الخطر المحتملة في القطاع المالي، لمنعهم من التسبب في اضطرابات النظام المالي.

ووفقاً لفكرة (Mishkin) فإن أهمية المصارف تتبع من خلال حصولها على المعلومات بشكل تفضيلي، فضمن هذا الاتجاه يمكن للنظام المصرفي الحد من المخاطر وهو الأمر الذي يؤدي للاستقرار المصرفي، ولكن عندما تكون الظروف غير مواتية فإن أثر المهمة الرئيسية هذه يصبح سلبياً، مما يعرض النظام المالي لسلسلة من حالات الفوضى التي تعرف بالذعر المصرفي وتضييق منح الائتمان، مما يتسبب بأنتعاش وظيفتي الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية وهو الوضع المؤدي إلى عدم الاستقرار المصرفي (Mohamed&et.al,2012:78).

ويعتمد الاستقرار المصرفي عند قياسه على كل من العوامل الداخلية والخارجية، فتشير العوامل الداخلية إلى المتغيرات الخاصة بالمصرف، في حين تشير العوامل الخارجية إلى متغيرات الاقتصاد الكلي، وتشير متغيرات المصرف المحددة إلى مخاطر المصرف التي يمكن إدارتها على أساس فردي لحماية الزبائن بينما تشير متغيرات الاقتصاد الكلي إلى مخاطر المصرف من التأثير الكلي مثل الأزمة المالية، وتم جمع كل هذه المتغيرات في مؤشرين فرعيين هما مؤشر المصارف للمتغيرات الخاصة بالمصرف ومؤشر الضعف المصرفي لمتغيرات الاقتصاد الكلي، والجدول الآتي يقدم صورة عن هذه المتغيرات:

الجدول (1) متغيرات الاستقرار المصرفي حسب العوامل الداخلية والخارجية للمصرف

| المتغيرات                 | التعريف  | المصدر  |
|---------------------------|--|---|
| <b>مؤشر المصارف</b>       |  |   |
| نسبة كفاية رأس المال      | رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر<br>المستوى التنظيمي الأول - رأس المال للأصول المرجحة<br>القروض غير العاملة بعد خصم مخصصات رأس المال | Popovska (2014) &<br>Cardarelli & et.al<br>(2011) |
| نسبة جودة الموجودات       | القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الإجمالية  | Cheang & Choy<br>(2010)                           |
| نسبة السيولة              | الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات<br>الموجودات السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل   | Morris (2010)<br>& Gersl<br>Hermanek (2010)       |
| نسبة الربحية              | العائد على الموجودات<br>العائد على الأسهم<br>نسبة هامش الربح إلى إجمالي الدخل<br>غير مهتم بإجمالي الدخل  | Yaaba (2014) &<br>Morales & Estrada<br>(2010)     |
| <b>مؤشر الضعف المصرفي</b> |  |   |
| عامل خارجي                | رصيد الحساب الجاري إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي<br>عرض النقود للاحتياجات الأجنبية   | Albulescu (2010)                                  |
| القطاع الحقيقي            | معدل التضخم<br>معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي<br>سعر الفائدة  | Uhde &<br>Heimeshoff<br>(2009)                    |

Source: Nizar, Nurhuda & Karim, Zulkefly Abdul & Albada, Ali, A Malaysia Banking Stability Index, International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB), Vol. 4, Issues: 22, 2019, p 71.

### ثالثاً: قنوات تأثير الاستقرار السياسي في استقرار القطاع المصرفي

يعتمد الاستقرار المصرفي الى حد كبير على امن ورفاهية اي دولة، وتعد المشكلات التي تواجهها المصارف باهظة التكلفة بالنسبة للدولة، سواء من الناحية المالية أو الاقتصادية، لأن هذه المشكلات يمكن أن تنتشر بسهولة الى اسواقها ومن دولة إلى أخرى (Kubiszewska,2017:33)، اذ تتفاعل المصارف فيما بينها في شبكة دولية لتقديم الخدمات المالية لزيائنها في الخارج وكذلك لزيائنها المحليين، إن الروابط بين المصارف وحقيقة أن الاستقرار المصرفي يقوم بشكل أساسي على الثقة العامة تعني أن مشاكل أحد المصارف يمكن أن تنتشر بسهولة إلى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، أي اضطراب كبير في العمليات المصرفية سيؤثر على المجتمع ككل، لذلك يعد الاستقرار المصرفي أمراً مهماً لتقليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي الشامل الذي قد ينشأ من مشاكل في الصناعة المصرفية (Hong Kong Monetary authority,2018;20).

مع وجود الاستقرار السياسي في الدولة فان ذلك يعمل على تعزيز المؤسسات السياسية، والتي بدورها يمكنها الحفاظ على حماية الممتلكات والمستثمرين بشكل فعال وضمان الاتساق في القواعد والاحكام واللوائح، كما ان الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين، والسلطة الإشرافية للمنظمين تزيد من استقرار البيئة السياسية يتبعه استقراراً مصرفياً في الدولة (et.al,2020:6 Al Shboul&).

ونقيض ذلك فان عدم الاستقرار السياسي يؤثر من ناحية على المتغيرات المالية ومن ناحية أخرى على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وتؤثر على أداء الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للبلد بطريقة سلبية، وبناءً على هذه النقطة، يتعرض القطاع المصرفي، وهو العنصر الأساسي للقطاع المالي، لهذه التأثيرات من حيث العرض والطلب، حيث يسهم عدم الاستقرار السياسي في زيادة علاوة المخاطرة بسبب ارتفاع المخاطر السياسية وبالتالي زيادة أسعار الفائدة مؤثرة في جانب العرض من خلال زيادة تكاليف المصارف، من ناحية أخرى، فإن زيادة أسعار الفائدة تتسبب في تأثر القطاع المصرفي في جانب الطلب عن طريق زيادة تكلفة الائتمان وتقليص طلبات الائتمان للزيائنها (Şanlısoy&et.al),2017:999.

وان استمرار هذه المخاطر السياسية تؤثر سلباً على الصناعة المصرفية لأنها تزيد من تقلبات الأرباح، وتقلل من نمو الائتمان، وتزيد من احتمالية التخلف عن السداد، كما تزيد من هشاشة المصارف (Al Shboul&et.al,2020:3). ويخلق عدم الاستقرار السياسي بطء في النمو الاقتصادي، مما يجعل المصارف تتجنب التورط في قروض محفوفة بالمخاطر وتفضل الاستثمار في الموجودات الأخرى مثل انواع مختلفة من الاوراق المالية، ونظراً لظروف السوق فان قرار الاستثمار تحت هذه الظروف يجبر المصارف على الاستثمار في ادوات اقل مخاطرة وذات عائد اقل من تقديم القروض للأفراد وقطاعات الاعمال مما يسهم في تخفيض ربحية المصارف (Saeed,2015:205). كما ان حضور الاضطراب السياسي يسهم في التقليل من استقلالية البنك المركزي بما تمارسه الحكومة من ضغوطات مما يؤثر على التوجهات الائتمانية للبنك المركزي ومن ثم يخلق ازمة مصرفية تتبعها اضطراب للاستقرار للنظام المصرفي (Hasanov&Bhattacharya,2018:7).

ان الاضطرابات السياسية تعمل على تخفيض فرص الاستثمار في السوق وعليه تلجأ العديد من المصارف الى الاحتفاظ بالنقد أو الموجودات السائلة ذات العائد المنخفض بسبب محدودية أو عدم وجود آفاق وفرص العمل نتيجة لهذه الاضطرابات مما يفقدها حيزاً ربحياً كبيراً (Saeed,2015:206).

ومن ناحية اخرى، يمكن أن تؤثر أعمال الشغب والعنف على بيئة الأعمال والتدفق النقدي وهيكل رأس المال في الاسر وفي النهاية يؤثر ذلك على قدرة المقترضين على سداد قروضهم وتوليد مخاطر ائتمانية الامر الذي يرفع القروض المتعثرة (5:2016 Mokatsanyane)، والتي يكون لها تأثير سلبي على الملاءة المصرفية، لأنها تزيد من احتمال التخلف عن سداد قروض المصارف وبالتالي تزيد من مخاطر موجوداتها الامر الذي يزعزع استقرار المصارف بشكل عام (Belkhir&et.al,2018:3).

كما تؤكد الدراسات الى ان التحولات السياسية في البلدان تقلل من ربحية المصارف وتزيد من المخاطر، فضلاً عن ذلك فان هذه التحولات تضع ضغوطاً على الحكومات والتي يكون لها تأثير سلبي على استقرار القطاع المصرفي (Rezgallah&et.al,2019:1).

### المبحث الثالث

#### اختبار طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المصرفي

##### اولاً: تصنيف الدول عينة البحث

تم تصنيف الدول عينة البحث بناءً على درجة الاستقرار السياسي للمدة (2010 - 2017) باعتماد التحليل العنقودي (Cluster Analysis)، ويهدف هذا التحليل الى تصنيف مجموعة حالات او متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل العنقود الواحد متجانسة (1,2018,Thrun)، والغاية هو تصنيف الدول العشرة وهي (الامارات، الكويت، عمان، قطر، البحرين، مصر، العراق، ليبيا، المغرب، سوريا) الى دول مستقرة سياسياً ودول غير مستقرة سياسياً وعليه يكون عدد المجاميع (العناقيد) في التحليل (2)، وباستخدام برنامج (spss) ظهرت النتائج الاتية في الجدول رقم (2):

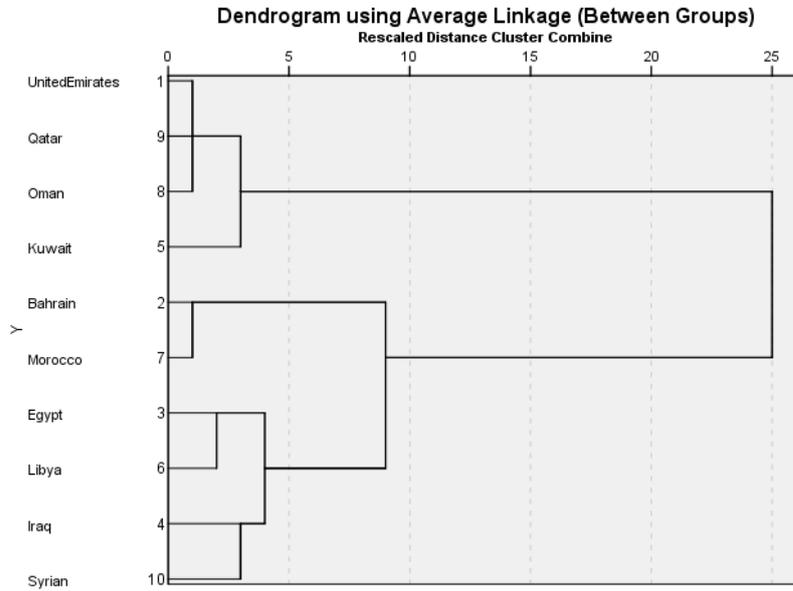
##### الجدول (2) تصنيف الدول حسب التحليل العنقودي

##### Cluster Membership

| Case            | 2 Clusters |
|-----------------|------------|
| Emirates United | 1          |
| Bahrain         | 2          |
| Egypt           | 2          |
| Iraq            | 2          |
| Kuwait          | 1          |
| Libya           | 2          |
| Morocco         | 2          |
| Oman            | 1          |
| Qatar           | 1          |
| Syrian          | 2          |

المصدر: الجدول بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برامج (spss).

اما شجرة العناقيد اتخذت الشكل التالي:



المصدر: الشكل بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برامج (spss).

## الشكل (2)

### شجرة العناقيد للدول عينة البحث

ومن الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) يوضح تقسيم الدول عينة البحث الى مجموعتين تتمثل في الدول الاكثر استقراراً سياسياً والدول الاقل استقراراً سياسياً، فضمت المجموعة الاولى الدول الاكثر استقراراً سياسياً (الامارات، الكويت، عمان، قطر)، اما المجموعة الثانية فهي الدول الاقل استقراراً سياسياً (البحرين، مصر، العراق، ليبيا، المغرب، سوريا) .

### ثانياً: اختبار العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المصرفي

لاختبار العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المصرفي سنقوم بتحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

وكما يأتي:

1- المتغير التابع: ويضم الاستقرار المصرفي معبراً عنه بقيمة (Z-Score) ويعتبر هذا المؤشر من اهم المقاييس الحديثة التي تستخدم لقياس درجة الاستقرار المصرفي، وهذا المؤشر يزداد مع زيادة مستويات الربحية وراس المال، في حين ينخفض حين يكون هناك عدم استقرار في العوائد، والذي يظهر من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الموجودات، وكلما كانت قيمة هذا المؤشر اعلى فأن ذلك الامر يعكس ان القطاع المصرفي اقل تعرضاً للمخاطر اي اكثر استقراراً ويحسب بالشكل التالي(تلي وين بريكة،2017: 460)(Lapteacru,2016:7)(Li&et.al,2017:12):

$$Z - score = \frac{ROA + EOA}{\sigma(ROA)}$$

حيث ان:

ROA: العائد على الموجودات لإجمالي القطاع المصرفي

EOA: حقوق الملكية على الموجودات لإجمالي القطاع المصرفي

$\sigma$ (ROA): الانحراف المعياري للعائد على الموجودات

2- المتغيرات المستقلة: وتشمل كلاً من مؤشر درجة الاستقرار السياسي ومؤشر سيادة القانون وتتنحصر قيمة كلا المؤشرين بين (-2,5) ضعيف الى (2,5) قوي.

وبما انه حدود البحث هي (2010 - 2017) تكوين سلسلة زمنية للمجموعة الاولى (الامارات، الكويت، عمان، قطر) حيث (N=32) وتتخذ المعادلة الشكل التالي:

$$Z - score = \beta_0 + \beta_1 stpol + \beta_2 Rulaw + \varepsilon \dots \dots (1)$$

حيث ان:

Stpol: درجة الاستقرار السياسي

Rulaw : درجة سيادة القانون

وكانت نتائج المجموعة الاولى الاكثر استقراراً سياسياً كما يأتي:

من الجدول ادناه يتبين ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (67%) اي ان المتغيرات المستقلة تقوم بتفسير (67%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، ويعود (67%) من استقرار القطاع المصرفي الى الاستقرار السياسي وسيادة القانون في الدولة، وبلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0,82) اي هناك علاقة طردية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

### جدول (3)

#### ملخص النموذج للمجموعة الاولى

#### Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .823 <sup>a</sup> | .677     | .654              | 2.59139                    |

المصدر: الجدول بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS.

اما جدول تحليل التباين ادناه يظهر معنوية النموذج بقيمة (F) البالغة (30,362) مما يؤكد القوة التفسيرية للنموذج.

## جدول (4)

تحليل التباين للمجموعة الأولى

ANOVA<sup>a</sup>

| Model |            | Sum of Squares | Df | Mean Square | F      | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1     | Regression | 407.782        | 2  | 203.891     | 30.362 | .000 <sup>b</sup> |
|       | Residual   | 194.744        | 29 | 6.715       |        |                   |
|       | Total      | 602.527        | 31 |             |        |                   |

a. Dependent Variable: z-score

b. Predictors: (Constant), Rulaw, Stpol

المصدر: الجدول بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني باستخدام برنامج SPSS.

ويشير جدول المعامل المقدرة اعلاه ان المتغير المستقل (الاستقرار السياسي) كان له الاثر الاكبر اذ كان ذي تأثير معنوي وحسب اختبار (t) عند مستوى معنوية ( $P \leq 0.05$ )، وكانت قيمة المعلمة (7,326) اي ان تحسن الاستقرار السياسي بمقدار وحدة واحدة يحسن من ربحية القطاع المصرفي ويرفع من قيمة (z-score) بمقدار (7) وحدات باتجاه تحسن الاستقرار المصرفي، كما يوضح الجدول ان مؤشر سيادة القانون على الرغم من ايجابيته الا انه غير معنوي اذ اثبت اختبار (t) ان القيمة تجاوزت (0,05).

## جدول (5)

المعامل المقدرة للمجموعة الأولى

Coefficients<sup>a</sup>

| Model        | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t      | Sig. |
|--------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
|              | B                           | Std. Error | Beta                      |        |      |
| 1 (Constant) | 14.987                      | 1.066      |                           | 14.057 | .000 |
| Stpol        | 7.326                       | 2.092      | .626                      | 3.501  | .002 |
| Rulaw        | 3.859                       | 3.008      | .229                      | 1.283  | .210 |

score-a. Dependent Variable: z

المصدر: الجدول بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني باستخدام برنامج SPSS.

اما نتائج المجموعة الثانية كما يأتي:

بناءً على ما جاء في الجدول ادناه تظهر قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بنحو ايجابي يبلغ (0,715)، اما قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) كانت (51%) وتدل على مقدرة ما تساهم به المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار في تفسير تباين المتغير التابع (الاستقرار المصرفي).

## جدول (6)

## ملخص النموذج للمجموعة الثانية

## Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .715 <sup>a</sup> | .512     | .489              | 10.59618                   |

المصدر: الجدول بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS.

كما يتضح من نتائج التحليل مدى معنوية معادلة الانحدار باستخدام اختبار تحليل التباين (ANOVA) اذ بلغت قيمة (F) (23,044) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,05) وهذا يدل على معنوية الانحدار والتأكيد على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

## جدول (7)

## تحليل التباين للمجموعة الثانية

ANOVA<sup>a</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F      | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1     | Regression | 5174.722       | 2  | 2587.361    | 23.044 | .000 <sup>b</sup> |
|       | Residual   | 4940.279       | 44 | 112.279     |        |                   |
|       | Total      | 10115.001      | 46 |             |        |                   |

score-a. Dependent Variable: z

b. Predictors: (Constant), Rulaw, Stpol

المصدر: الجدول بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج SPSS.

ويكشف جدول المعالم المقدرة ان متغير الاستقرار السياسي كان له اثراً معنوياً ايجابياً في الاستقرار المصرفي، وبلغت قيمة (B) (20,785)، وتكشف قيمة (B) مدى الارتباط القوي بين المتغير المستقل (الاستقرار السياسي) والمتغير التابع (الاستقرار المصرفي) اذ ان تحسن الاستقرار السياسي في دول هذه المجموعة بمقدار وحدة واحدة يزيد من الاستقرار المصرفي ويرفع قيمة (z-score) بمقدار (20) وحدة.

اما قيمة (B) للمتغير المستقل (سيادة القانون) فقد جاءت عكسية في دول المجموعة وهذا يقودنا الى ان سيادة القانون في هذه الدول يخفض قيمة (z-score) بما يرافقه صرامة في الاجراءات والتعليمات التي تحد من عمل المصارف وتتبع بشكل سلبي على انشطتها ومن ثم ربحيتها، وبالتالي فان عدم الاستقرار السياسي يتبعه اجراءات مشددة تتخذها حكومات هذه الدول نتيجة الرغبة في فرض سيطرتها ينتج عنه التأثير على عمل القطاع المصرفي وعدم استقراره.

## جدول (8)

## المعالم المقدرة للمجموعة الثانية

Coefficients<sup>a</sup>

| Model |            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t      | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
|       |            | B                           | Std. Error | Beta                      |        |      |
| 1     | (Constant) | 42.755                      | 3.421      |                           | 12.498 | .000 |
|       | Stpol      | 20.785                      | 3.066      | 1.167                     | 6.780  | .000 |
|       | Rulaw      | -18.830                     | 3.378      | -.959                     | -5.574 | .000 |

score-a. Dependent Variable: z

المصدر: الجدول بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني باستخدام برنامج SPSS.

نستنتج مما سبق اعلاه ان وجود الاستقرار السياسي ينتج عنه عدم فرض سلطة القانون بالقوة واجراءات مصرفية منظمة وسلسة والعكس صحيح فعدم الاستقرار يولد فرض السلطة بالقوة وزيادة في الاجراءات الصارمة مما يحد من الانشطة المصرفية الامر الذي يترك اثراً سلبياً على ربحية هذا القطاع وبالتالي ينتقل هذا الاثر على الاستقرار المصرفي، والامر لا يتوقف الى هذا الحد بل ستكون له كلف واضرار كبيرة على النظام المالي وينتقل الاثر الى الاستقرار المالي للدولة، وذلك لان الاستقرار المصرفي يشكل حصة الاسد من الاستقرار المالي، فأى تأثيراً سواء كان سلبياً او ايجابياً فانه سيؤثر على الاستقرار المالي والتأثير سيكون ايجابياً او سلبياً وذلك حسب وضع القطاع المصرفي الذي يؤثر بدوره على الاستقرار المصرفي.

## الاستنتاجات والمقترحات

## أولاً: الاستنتاجات

- 1-تتعرض الأوضاع السياسية في الدولة سلباً او ايجاباً على القطاع المصرفي كونها ترتبط بشبكات محلية ودولية وينعكس ذلك في فقرات ميزانية المصرف كالاتئمان والسيولة والاستثمار والودائع وغيرها وهي الخطوة الاولى لاستقرار القطاع المصرفي من عدمه.
- 2-تترك الاثار السلبية لمصرف او مجموعة مصارف اثاراً على القطاع المصرفي وعلى اقتصاد الدولة ككل كونها ترتبط بشبكات محلية ودولية.
- 3- يغلب على الدول التي لديها درجات أعلى من الاستقرار السياسي إلى انخفاض احتمالية حدوث الأزمة المصرفية، والدول ذات الاستقرار السياسي المنخفض هي أكثر عرضة لخطر أزمة مصرفية.
- 4-غالباً ما يفقد القطاع المصرفي استقراره نتيجة زعزعة ثقة المستثمرين فيه كانعكاس طبيعي لعدم الاستقرار السياسي في البلد.
- 5-يمثل القطاع المصرفي الجزء الأكثر أهمية في النظام المالي على الإطلاق، وبشكل حصة الاسد في النظام المالي وبالتالي فهو أيضاً المصدر الرئيسي لمخاطر الاستقرار المالي.

6- أظهر التحليل العنقودي (Cluster Analysis) ان دول (الامارات، الكويت، عمان، قطر) الدول الاكثر استقراراً سياسياً واثبتت النتائج استقرار في القطاع المصرفي لهذه الدول واما الدول (البحرين، مصر، العراق، ليبيا، المغرب، سوريا) هي الدول الاقل استقراراً سياسياً تبعها عدم استقرار في القطاع المصرفي.

7- ان وجود الاستقرار السياسي ينتج عنه عدم فرض سلطة القانون بالقوة واجراءات مصرفية منظمة وسلسلة والعكس صحيح فعدم الاستقرار يولد فرض السلطة بالقوة وزيادة في الاجراءات الصارمة مما يحد من الانشطة المصرفية الامر الذي يترك اثراً سلبياً على ربحية هذا القطاع.

### ثانياً: المقترحات

- 1- المحافظة على استقلالية البنك المركزي حتى في اسوء الظروف كونه اللاعب الرئيسي في استقرار القطاع المصرفي.
- 2- تنويع محفظة المصرف الاستثمارية قدر الامكان لتجنب المخاطر التي تتعرض لها المصارف.
- 3- تقديم الدعم لمصرف او مجموعة مصارف عند التوقع بحدوث ازمة مصرفية، تجنباً لعدم انتقالها الى القطاع المصرفي ككل.
- 4- نشر التوعية من قبل الدولة او البنك المركزي في اوقات الاضطرابات السياسية في ان اموال المودعين مؤمنة حتى في اسوء الظروف.
- 5- المحافظة على مكتسبات القطاع المصرفي في اوقات الاستقرار السياسي وعدم ربط التقلبات السياسية بهذا القطاع قدر الامكان، والذي يعد محور تمويل التنمية الاقتصادية لأي بلد.
- 6- الحفاظ على الاستقرار المالي لان عدم الاستقرار المالي يستلزم تكاليف باهظة الثمن بالنسبة للاقتصاد، فضلاً عن افلاس عدد من المؤسسات المالية والشركات، بالإضافة الى الصعوبة في اتخاذ القرارات مع تقليل كفاءة الموارد، والاستقرار هذا يتحقق في حالة توافر الاستقرار السياسي والاستقرار المصرفي.

## المراجع

## أولاً: المراجع العربية

1. العيثاوي، وسام حسين علي، 2018، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
2. تلي، فريدة وبن بريكة، الزهرة، 2017، استخدام النموذج الكمي Z-score لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية - دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الاسلامي من الفترة 2011-2016، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 1، العدد 8.
3. جاسم، عماد مؤيد، 2010، التوزيع الاسترضائي للسلطات واثرة في الاستقرار السياسي في العراق، المؤتمر السنوي الاول لكلية القانون والسياسة، جامعة ديالى.
4. شطيبي، محمد صالح، 2013، اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية، المجلد 9، العدد 30.
5. عيسى، سعد صالح ومصطفى، منذر صابر، 2018، اثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق (2003 - 2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 43، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ahmed, Moin Uddin & Pulok, Mohammad Habibullah, 2013, **The Role of Political Stability on Economic Performance: The Case of Bangladesh**, Journal of Economic Cooperation and Development, Vol. 34, No. 3.
2. Al Shboul , Mohammad & et.al , 2020, **Political risk and bank stability in the Middle East and North Africa region** , Pacific-Basin Finance Journal , vol 60, April.
3. Hong Kong Monetary authority, 2018, **Banking supervision in Hong Kong**, <https://www.hkma.gov.hk>.
4. Belkhir, Mohamed & et.al, 2018, **Islamic banks and political risk: International evidence**, The Quarterly Review of Economics and Finance.
5. Brini, Riadh & Jemmali, Hatem, 2016, **The Impact of the political instability on Conventional Banks' stability: Evidence in Tunisia** , International Journal of Banking and Finance Research, Vol. 2 No.3 .
6. Cervantes, Rosario & Villaseñor, Jorge, 2015, **Political Stability And Economic Growth: Some Considerations**, Political Stability and Economic Growth, Vol. 1, No. 1.
7. Erik, Jan Lane, 2007, **Comparative Politics: The Principal Agent Perspective**, London.
8. European Central Bank, 2012, **Financial Stability review**, December 2012.
9. Financial Stability Report, 2019, Bank of Korea.
10. Financial Stability Report, 2019, **Board of Governors of the Federal Reserve System**.
11. Hasanov, Rashad & Bhattacharya , Prasad, 2018, **Do political factors influence banking crisis**, Economic Modelling Journal.

12. Kočišová, Kristína & Stavarek, Daniel, 2018, **The evaluation of banking stability in the European Union countries**, J. Monetary Economics and Finance, Vol. 11, No. 1.
13. Kubiszewska, Katarzyna, 2017, **Financial Comparison Of Western Balkan And Baltic Sea States Using The CAMEL Approach**, International Business and Global Economy, No 36, dited by the Institute of International Business, University of Gdańsk.
14. Lapteacru ,Ion, 2016 , **On the consistency of the Z-score to measure the bank risk**, LAREFI Working Paper ,Laboratoire D'Analyse Et De Recherche En Economie Et Finances Internationales.
15. Li, Xiping & et .al, 2017, **Measuring bank risk: An exploration of z-score**, <https://www.semanticscholar.org>.
16. Mokatsanyane , Daniel, 2016, **The Relationship Between Political Risk, Credit Risk And Profitability In The South African Banking Sector**, Dissertation Master Of Commerce (Risk Management), North-West University, South African.
17. Mohamed, Abouch & Abdessamed, Saidi & Zakaria, Firano, 2012, **Financial Stability: Definitions, Theoretical Foundations And Roles Of The Central Banks**, International Research Journal Of Finance And Economics.
18. Nizar, Nurhuda & Karim, Zulkefly Abdul & Albada, Ali, 2019, **A Malaysia Banking Stability Index**, International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB), Vol. 4, Issues: 22.
19. Paldam, Martin, 2000, **Does Economic Growth Lead To Political Stabylyty, Volatility, Uncertaynty, Insabylyty And Growth**.
20. Rezgallah, Hamed & et.al, 2019, **The impact of political instability on risk- taking in the banking sector: international evidence using a dynamic panel data model (System- GMM)**, Managerial and Decision Economics ,VOL 40, NO 8.
21. Roe, Mark J & Siegel, Jordan I., 2011, **Political instability: Effects on financial development, roots in the severity of economic inequality**, Journal of Comparative Economics, forthcoming.
22. Saeed, Al-Muharrami, 2015, **Arab Banks during Tranquil and Turbulent Times: A Reflection of Arab Economies**, Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Vol 6, No. 4, Rome-Italy.
23. Şanlısoy, Selim & et.al , 2017 , **Effect of Political Risk on Bank Profitability**, International Journal of Business Management and Economic Research(IJBMER), Vol 8, No 5.
24. Thrun, Michael Christoph, 2018, **Projection-Based Clustering through Self-Organization and Swarm Intelligence Combining Cluster Analysis with the Visualization of High-Dimensional Data**, published by Springer.

## الملحق (1)

## درجة Z-score للدول عينة البحث للمدة 2017-2010

| السنة / الدول | الإمارات | الكويت | عمان  | قطر   | البحرين | مصر   | العراق | ليبيا | المغرب | سوريا |
|---------------|----------|--------|-------|-------|---------|-------|--------|-------|--------|-------|
| 2010          | 24.97    | 17.89  | 20.28 | 26.71 | 14.73   | 16.42 | 18.21  | 50.39 | 40.31  | 5.49  |
| 2011          | 25.54    | 17.86  | 17.94 | 29.47 | 15.09   | 16.89 | 23.95  | 63.41 | 37.62  | 5.17  |
| 2012          | 26.11    | 16.96  | 18.68 | 27.38 | 15.58   | 19.20 | 21.94  | 48.34 | 40.56  | 5.09  |
| 2013          | 26.31    | 15.47  | 19.28 | 25.31 | 15.67   | 20.01 | 25.91  | 42.77 | 40.94  | 5.17  |
| 2014          | 26.35    | 15.40  | 18.38 | 24.45 | 15.39   | 20.67 | 27.17  | 34.21 | 42.52  | 5.56  |
| 2015          | 27.96    | 15.75  | 18.44 | 23.45 | 15.31   | 20.57 | 33.15  | 54.23 | 42.42  | 12.02 |
| 2016          | 26.74    | 16.09  | 20.29 | 20.92 | 16.38   | 19.08 | 36.98  | -     | 44.36  | 10.52 |
| 2017          | 26.56    | 16.04  | 22.01 | 20.96 | 16.68   | 20.84 | 20.20  | 23.81 | 44.00  | 6.27  |

المصدر : <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/global-financial-development>

## الملحق (2)

## درجة الاستقرار السياسي للدول عينة البحث للمدة 2017-2010

| السنة / الدول | الإمارات | الكويت | عمان | قطر  | البحرين | مصر   | العراق | ليبيا | المغرب | سوريا |
|---------------|----------|--------|------|------|---------|-------|--------|-------|--------|-------|
| 2010          | 0.80     | 0.45   | 0.59 | 1.15 | -0.49   | -0.90 | -2.24  | 0.03  | -0.38  | -0.81 |
| 2011          | 0.91     | 0.31   | 0.43 | 1.17 | -0.95   | -1.44 | -1.85  | -1.29 | -0.39  | -2.01 |
| 2012          | 0.86     | 0.20   | 0.46 | 1.22 | -1.13   | -1.44 | -1.93  | -1.59 | -0.47  | -2.68 |
| 2013          | 0.89     | 0.17   | 0.46 | 1.21 | -1.34   | -1.64 | -2.01  | -1.84 | -0.49  | -2.68 |
| 2014          | 0.77     | 0.15   | 0.73 | 0.98 | -0.91   | -1.63 | -2.48  | -2.35 | -0.45  | -2.75 |
| 2015          | 0.76     | -0.21  | 0.78 | 1.00 | -1.07   | -1.50 | -2.26  | -2.20 | -0.34  | -2.97 |
| 2016          | 0.56     | -0.05  | 0.76 | 0.90 | -0.79   | -1.44 | -2.31  | -2.28 | -0.31  | -2.92 |
| 2017          | 0.62     | -0.05  | 0.75 | 0.66 | -0.96   | -1.42 | -2.31  | -2.36 | -0.37  | -2.62 |

المصدر : <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/worldwide-governance-indicators>

## الملحق (3)

## درجة سيادة القانون للدول عينة البحث للمدة 2017-2010

| السنة / الدول | الإمارات | الكويت | عمان | قطر  | البحرين | مصر   | العراق | ليبيا | المغرب | سوريا |
|---------------|----------|--------|------|------|---------|-------|--------|-------|--------|-------|
| 2010          | 0.32     | 0.59   | 0.54 | 0.85 | 0.44    | -0.18 | -1.56  | -0.99 | -0.17  | -0.59 |
| 2011          | 0.50     | 0.55   | 0.47 | 0.76 | 0.35    | -0.45 | -1.45  | -1.20 | -0.23  | -0.78 |
| 2012          | 0.54     | 0.37   | 0.52 | 0.96 | 0.26    | -0.47 | -1.46  | -1.14 | -0.21  | -1.13 |
| 2013          | 0.62     | 0.37   | 0.49 | 0.96 | 0.33    | -0.63 | -1.45  | -1.34 | -0.25  | -1.41 |
| 2014          | 0.65     | 0.02   | 0.49 | 0.86 | 0.41    | -0.66 | -1.33  | -1.51 | -0.07  | -1.36 |
| 2015          | 0.64     | 0.00   | 0.38 | 0.77 | 0.43    | -0.60 | -1.42  | -1.63 | -0.09  | -1.42 |
| 2016          | 0.85     | 0.03   | 0.41 | 0.79 | 0.46    | -0.52 | -1.63  | -1.82 | -0.16  | -1.99 |
| 2017          | 0.80     | 0.10   | 0.43 | 0.72 | 0.45    | -0.54 | -1.64  | -1.78 | -0.16  | -2.09 |

المصدر : <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/worldwide-governance-indicators>